حُروفُ المَعَاني بينَ اللُّغَويّين والأُصوليّين

د. خالد حسين الخالد

المقدمة:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن والاه.

أما بعد، فقد خصّصت هذ البحث لدرس حروف المعاني كما يتناولها علماء اللغة العربية، ثم دراستها كما يعرضها علماء أصول الفقه، وذلك من خلال بيان المراد بها على وجه الدقة عند أهل اللغة وعند الأصوليين، ثم تقديم نموذج تطبيقي مناسب من أحد كتب الأصول المهمة، وهو (البرهان في أصول الفقه)، لإمام الحرمين الجويني، المتوفى سنة ٤٧٩هـ.

لقد أفرد بعض علماء اللغة العربية القدامى كتباً للحروف ودلالاتها اللغوية والبلاغية، بعد أن رأوا عناية المُفسّرين والنُّحَاة بها، ومن أشهرهم: أبو القاسم الزجّاجيّ (ت: ٣٣٧هـ) الذي وضع كتاب (اللّامات)، وأبو علي الفارسيّ (ت: ٣٧٧هـ) وضع كتاب (الحروف)، وأبو الحسن الرُّمّانيّ (ت: ٣٨٤هـ) ألّف كتاب (منازل الحروف)، والهرويّ (ت: ٤١٥هـ) ألّف (الأزهية في علم الحروف)، وأحمد بن عبد النور المالقيّ (ت: ٧٠٢هـ) صنّف (رصف المباني في شرح حروف المعاني) -وهو أول مصنف جامع شامل لحروف المعاني- وأبو محمد بدر الدين المُراديّ (ت: ٧٤٩هـ) الذي وضع كتابه الشهير (الجَنَى الداني في حروف المعاني)(١).

ولكي يتهيأ القارئ لمتابعة القراءة في هذا البحث الممتع بإذن الله، أسجّل هنا هذه العبارات البليغة اللطيفة، التي تبيّن أهمية بحث حروف المعاني في فهم النصوص العربية، سواء أكانت دينية أم لم تكن، بدأ بها العلامة عبد العزيز البخاريّ (ت: ٧٣٠هـ)، شارح أصول البزدويّ الحنفي (ت: ٤٨٢هـ)، حينما أراد التمهيد لبحثها، قال: "هذا باب دقيقُ المسلك، لطيفُ المأخذ، كثيرُ الفوائد، جمُّ المحاسن. جمع فيه الشيخ رحمه الله –يعني البزدويَّ، صاحبَ المتن– بينَ لطائف النَّحو، ودقائق الفقه، واستودعَ فيه غرائبَ المعاني، وبدائع المباني. فأصغِ لما يُتلى عليك من بيانِ لطائف حقائقه، واستمعْ لما يُلقى إليك من كشف غوامض دقائقه بتوفيق الله جلّ جلاله، تستزدْ به تبصّراً في دَرْك أسرار مستودعاته، وتستفدْ به تبحّراً في الوقوف على عجائب مستبدعاته، إن شاء الله سبحانه وتعالى"(٢).

المبحث الأول
بيان المراد بـ (حروف المعاني) عند اللُّغويين وعلماء أصول الفقه

إنَّ عبارة (حروف المعاني) مركّبٌ إضافيٌّ من كلمتين، كلّ منهما جاءت بصيغة الجمع، ويحسن بنا بيان كلٍّ منهما باختصار، تمهيداً للتعريف الاصطلاحيّ للمركّب جملة.

فالحروف، جمع حرف، "والحرف في اللغة حدّ الشيء، والعدولُ عنه، وتقديرُه، فهذه ثلاثة أصول للجذر (حرف). فأما الحدّ، فحرفُ كلِّ شيء حدُّه، كحد السيف وغيره، ومنه الحرف بمعنى الوجه، تقول: هو من أمْره على حرف واحد، أي طريقة واحدة، قال الله تعالى: (وَمِنَ النَّاسِ مَن يَعْبُدُ اللَّهَ عَلَى حَرْفٍ([الحج: ١١] أي على وجه واحد، ...الخ"(٣).

وقد اختلف أهل اللغة في سبب تسمية الحرف حرفاً، فقال بعضهم: سُمّي به؛ لأنه طرف في الكلام، والحرف في اللغة هو الطرف، ومنه قولهم: حرف الجبل أي طرفه، وهو أعلاه المحدد. وقيل: سُمي بذلك لأنه يأتي على وجه واحد، كما رأينا عند ابن فارس.

ورجّح المُراديّ السبب الأول، فقال: "والظاهر أنه إنما سُمّي حرفاً؛ لأنه طرف في الكلام"(٤).

وأميل إلى ما رجّحه المُرادي؛ فابن فارس جمع بين حدّ الشيء والوجه الواحد، كأنهما معنى واحد، وهذا غير سديد، والله أعلم؛ لأن حد السيف مثلاً، غير وجهه، والحد يناسبه الطرف.

ولعل ما أورده الراغب الأصفهانيّ في مفرداته أكثر دقة في تحديد معنى الحرف؛ قال: "حرف الشيء: طرفه، وجمعه: أحرف وحروف، يقال: حرف السيف، وحرف السفينة، وحرف الجبل. وحروف الهجاء: أطراف الكلمة، والحروف العوامل في النحو: أطراف الكلمات الرابطة بعضها

ببعض، ...الخ"(٥).

وأهل اللغة عامّة، يقسمون الحروف إلى قسمين رئيسين؛ حروف مبانٍ، وحروف معانٍ.

فحروف المباني: هي الحروف الهجائية الألفبائية، التي تُركّب أو تُبنى منها الكلمات، وهذه ليست مجال بحثنا هنا. وحروف المعاني: هي التي تدل على معانٍ محددة، حين استعمالها في الجملة، وهذه بيت القصيد.

والتقسيم المشهور للكلام العربي، هو تقسيمه الثلاثي؛ إلى أسماء وأفعال وحروف، كما قال ابن مالك في ألفيّته:

كلامُنا لفظٌ مفيدٌ كاستقمْ

واسمٌ وفعلٌ ثمَّ حرفٌ الكَلِمْ

وتُقْسَمُ حروف المعاني –موضوع البحث– إلى قسمين اثنين على وجه الإجمال، من الناحية الإعرابية؛ حروف عاملة، وحروف غير عاملة (عاطلة أو مهملة)(٦)، وليس هذا التقسيم مهماً لنا هنا، ولكن يُشار إليه عند بحث كل حرف أو مجموعة حروف، على حِدَة، للفائدة.

وتقسم أيضاً إلى قسمين آخرين، مفردة ومركبة:

المفردة: ما جاءت على حرف هجائيٍّ واحد، وعددها ثلاثة عشر حرفاً، وهي: الألف، والهمزة، والباء، والتاء، والكاف، واللام، والميم، والنون، والفاء، والسين، والهاء، والواو، والياء.

والمركبة: ما يتركب من حرفين، مثل: إذ، أم، أو،...، وما يتركب من ثلاثة حروف، مثل: أجل، إذا، أما، ...، وما يتركب من أربعة، نحو: إذما، حاشا، لكن، ...، وما يتركّب من خمسة، مثل: لكنَّ، وأنتما وأنتنّ إذا لم يكن لهما محلٌّ من الإعراب، وكانتا للفصل.

ومجموع حروف المعاني يزيد عن التسعين حرفاً، وقد ترتقي إلى المئة(٧).

وبعد هذا التعريف العام بالحروف وتقسيماتها، من جهة اللغة، آتي إلى ذكر بعض التعريفات الاصطلاحية لحرف المعنى أو لحروف المعاني، ومناقشتها، للوصول إلى التعريف المختار.

وأبدأ بالتعريف الذي اختاره العلامة المُرادي (ت:٧٤٩هـ)؛ حيث قال بعد أن أنكر على بعض النحاة الذين رأوا أنّ الحرف لا يحتاج إلى حدّ: "وقد حُدَّ بحدود كثيرة، ومن أحسنها قول بعضهم: الحرف كلمة تدل على معنى في غيرها، فقط". ثم شرح تعريفه المختار هذا، وأكتفي هنا بما هو مهم منه. قال: "فقوله (كلمة) جنسٌ يشمل الاسم والفعل والحرف، ...، وقوله (فقط) فصلٌ ثانٍ، يخرج به من الأسماء ما يدل على معنًى في غيره ومعنى في نفسه(٨).

وجاء بعده اللغويّ النحويّ الشهير ابن هشام الأنصاريّ (ت: ٧٦١هـ)، فبيّن مراده بالمفردات –وهي موضوع الباب الأول من كتابه القيّم (مغني اللبيب)– فقال: وأعني بالمفردات (الحروف وما تضمّن معناها من الأسماء والظروف)(٩).

ولعله استعمل كلمة (مفردات) لتكون أشمل من (الحروف)؛ لأنهم اختلفوا في بعض الأسماء والظروف، مثل: فوق، قيد، إذ، ...، هل تدخل في حروف المعاني، أو لا.

ويُعبَّر عنها بعضهم بالأدوات أيضاً، وهذا هو المشهور في كتب النحو، فالأداة أعمّ من الحرف، ومن الاسم والظرف اللذين يشبهان الحروف.

ولا يمكن اعتماد ما قاله ابن هشام تعريفاً اصطلاحياً، ولعله لم يعتنِ بتحرير حدِّ الحرف؛ لأن كتابه غير متخصص بالحروف، وإنما اشتمل على سبعة أبواب أخرى، غير الباب الأول.

أما المراديّ، فقد محّض كتابه لحروف المعاني، فجاء تعريفه المختار –وإن لم يكن من وضعه– أقربَ إلى الدقة العلمية، كما سنرى في التعريفات الآتية.

وأما عضد الدين الإيجي –وهو لغويّ أصوليّ (ت:٧٥٦هـ)– فعرّفه بقوله: "ما وُضع باعتبار معنىً عامٍّ، وهو نوع من النسبة، كالابتداء والانتهاء، لكل ابتداء وانتهاء معيّن بخصوصه، والنسبة لا تتعين إلا بالمنسوب إليه..."(١٠).

فهذا التعريف يتسم بالغموض، ولكن له ميزة مهمة، هي ضرورة ذكر المنسوب إليه، وهو متعلَّق الحرف، لكي يفهم المعنى، كما سيأتي بيانه.

ويرى العلّامة الأصوليُّ عبد العزيز البخاريّ (ت: ٧٣٠هـ) أنَّ معاني الحروف تطلق على أمرين، ما يُوصِلُ معاني الأفعال إلى الأسماء، وما يدل بنفسه على معنى في غيره(١١).

فنجده قد أضاف جزءاً مهماً على التعريف، وهو (ما يوصل معاني الأفعال إلى الأسماء)، لكنه لم يذكر أمثلة خاصة لكل من الإطلاقين، وإنما ذكر أمثلة للتفريق بين ما هو حرف معنىً، وبين ما هو حرف تهجٍّ، فقال: "فإن الباء في قولك: مررت بزيد، حرف معنى، لدلالتها على الإلصاق، بخلاف الباء في (بكر) و(بشر)؛ فإنها لا تدل على معنى–يعني أنها حرف تهجٍّ، ومن أصل الكلمة–. وكذا الهمزة في (أزيدٌ؟) حرف معنى، بخلافها في (أحمد) ... الخ"(١٢).

وبناء على ما سبق، يمكنني ترجيح اختيار بدر الدين المُرادي، وهو أن: "الحرف كلمة تدل على معنى في غيرها، فقط"، مع التأكيد على كلمة (فقط)؛ لأن معظم الكاتبين المعاصرين يعتمدون هذا التعريف، لكن دون كلمة (فقط)، وهي مهمة كما رأينا؛ لأنها تخرج بعض الظروف والأسماء التي تشابه حروف المعاني، والله أعلم.

المبحث الثاني- عناية علماء أصول الفقه بحروف المعاني

تفاوتت درجات عناية الأصوليين ببحث حروف المعاني، مع أنها لافتة للنظر في الغالب؛ فنجد الإمام الغزالي (ت: ٥٠٥هـ) لم يتطرق إليها في (المستصفى)، وربما أشار إليها عرضاً في بعض مباحثه، في حين نجد شيخه إمام الحرمين الجويني قد اهتم لها بما يليق بها، وأفرد لها فصلاً مهماً في (البرهان)- وهو النموذج المختار في هذا البحث-، ونجد الإمام الرازي (ت: ٦٠٦هـ) يتحدث عنها في (المحصول) باختصار شديد، مع توسّعه الكبير في موضوعات أخرى أقلّ أهمية من حروف المعاني(١٣).

ثم تفاوتت درجات عناية الأصوليين ببحث حروف المعاني، بين مختصر ومطوّل ومتوسّط.

ومما يلفت نظر الباحث، أن اعتناء علماء أصول الفقه الحنفية، ومن سار على طريقتهم، المعروفة بطريقة الفقهاء، كانت أسبق في إدراج هذا الموضوع في أصول الفقه، وأوسع من حيث العرض والبحث.

أما السبق، فنجده عند أبي بكر الرازيّ -المشهور بالجصّاص- (ت:٣٧٠هـ)، حيث تكلّم في ثلاثة عشر حرفاً، وكان اهتمامه بحروف العطف أكبر، ولذلك جاء عنوان الباب الرابع عنده (باب حروف العطف وغيرها)، وجاء في ثلاثَ عشْرةَ صفحة، بحسب الطبعة المحققة(١٤).

وهي -وإن كانت مختصرة بالنسبة لما جاء بعدها من كتب الحنفية- دَلالة على التنبّه المبكّر لأهمية إدخال بحث حروف المعاني في علم أصول الفقه، بعد أن كانت مقصورة على علوم التفسير والنحو واللغة بصفة عامة.

وأما توسعهم في بحثها، فسببه اهتمام الحنفية بالأمثلة الفروعيّة (أي المسائل الفقهية العملية)، وتقرير مذهبهم فيها، ومناقشة الآخرين فيما ذهبوا إليه، كما فعل العلّامة عبد العزيز البخاري (ت:٧٣٠هـ) شارح أصول البزدوي الحنفي (ت:٤٨٢هـ)، في كتابه القيّم (كشف الأسرار)، فقد جاء بحث حروف المعاني في مئة وثمانين صفحة، في الجزء الثاني منه(١٥).

وكذلك فعل ابن أمير حاج (ت:٨٧٩هـ)، في كتابه (التقرير والتحبير) -الذي شرح به كتاب شيخه ابن الهمام (ت:٨٦١هـ)، المسمّى بـ (التحرير في أصول الفقه)- فقد جاء كلامه في مسائل الحروف في أربعين صفحة من القطع الكبير والخط الصغير، وهي تعدل نحو مئة صفحة من الحجم العادي للكتب(١٦).

وهكذا أصبحت حروف المعاني موضوعاً مهماً، من موضوعات علم أصول الفقه، عند المتأخّرين من جميع المذاهب، يبحثها كل كتاب بما يناسب حجمه، وربما اكتفت كتب المتون المختصرة بالإشارة السريعة لها، أو إيرادها باختصار، كما فعل السُّبْكيّ (ت:٧٧١هـ) في جمع الجوامع(١٧).

المبحث الثالث- حروف المعاني في كتاب (البرهان في أصول الفقه)، نموذجاً

لا بدَّ لنا -بعد الدراسة النظرية السابقة- من تقديم مثال تطبيقي، لتناول الأصوليين حروف المعاني، مع الإشارة إلى مواضعها في أشهر الكتب التي خصت حروف المعاني بالبحث، لمن أراد المقارنة ليظهر له التشابه والاختلاف بين العرضين، وإن كان التشابه هو الغالب.

وعليه، فإنّ هذا المبحث يأتي في مطلبين؛ الأول للتعريف بكتاب البرهان ومؤلِّفه العلّامة إمام الحرمين عبد الملك الجُوينيّ. والثاني لعرض ما جاء في هذا الكتاب بشأن حروف المعاني، مع الاختصار أحياناً، والإيضاح والتعليق أحياناً، وكل ذلك أضعه في الحواشي، ليبقى الكلام في الأعلى (المتن) متصلاً، من كلام الجويني رحمه الله.

المطلب الأول- التعريف بالكتاب والمؤلف:

الفرع الأول- ترجمة إمام الحرمين الجوينيّ رحمه الله(١٨)

أولاً- اسمه ونسبته ومولده: هو عبد الملك بن عبد الله بن يوسف بن محمد، الجوينيّ، النيسابوري؛ نسبة إلى (جُوين)، وهي ناحية من نواحي (نيسابور، التي ولد فيها في أول سنة تسع عشرة وأربع مئة (٤١٩هـ).

ثانياً- نشأته: تفقه على والده -عبد الله

بن يوسف، أبي محمد الجوينيّ- وأخذ العلم عن آخرين من علماء عصره. وكان يتردّد إلى مدرسة الإمام البيهقي، وأحْكَم الأصول على أبي القاسم الإسفراييني الإسكاف(١٩). ورحل إلى بغداد، وصحب الوزير أبا نصر الكندري مدة، يطوف معه، ويلتقي في حضرته بكبار العلماء، ويناظرهم، فتحنّك بهم، وتهذّب، وشاع ذكره(٢٠).

ثالثاً- علمه ومنزلته: بعد وفاة والده، درّس مكانه، وكان عمره عشرين سنة، وكان ينفق من ميراثه على طلبة العلم، وبعد رحلته إلى بغداد، ولقائه العلماء فيها، وفي حواضر العراق آنذاك، وشيوع ذكره، وذيوع صيته، حج إلى بيت الله الحرام، وجاور في مكة مدة أربع سنين، يدرّس ويفتي، ويجمع طرق المذهب (الشافعي)، وجاور في المدينة مدة أيضاً، ومن هنا جاء لقبه (إمام الحرمين). ثم عاد إلى نيسابور، فدرّس في المدرسة (النِّظامية)، التي بناها له الوزير نِظام المُلْك، وبقي يدرّس فيها، بلا منازع ولا مزاحم، مدة ثلاثين سنة، إضافة إلى الخطابة والوعظ. وحضر درسه أكابر العلماء ومنهم تلميذه الإمام الغزالي، وظهرت تصانيفه الجمّة النافعة المباركة، التي سيأتي ذكرها.

رابعاً- آثاره العلمية: ترك لنا الإمام الجوينيّ -رحمه الله- آثاراً علمية قيّمة، لا زالت حتى الآن من أهم المصادر والمراجع، في مجالاتها، وقد تنوعت هذه المجالات إلى أربعة رئيسة:

١- أصول الفقه: له فيه ثلاثة كتب، مختصر جداً وهو (الورقات)، وقد حظي بعناية كبيرة من قبل العلماء، على ممر العصور، وزادت شروحه المعروفة على عشرة. وأهم كتبه في أصول الفقه هو (البرهان)، وهو شامل لجميع أبوابه، مبتكر في عرضه، وسيأتي الحديث عنه، ومنه النموذج المختار للتطبيق.

٢- في فروع الفقه الشافعي: له سفر كبير، وهو غاية في التوسع والإتقان، هو "نهاية المطلب في دراية المذهب"، وهو اثنا عشر مجلداً(٢١)، وقد طبع في السنوات الأخيرة محققاً، في واحد وعشرين مجلّداً(٢٢).

٣- في أصول الدين (علم الكلام أو العقيدة): له عدة كتب، معظمها على مذهب الأشاعرة، ومنها: (الشامل) و(الإرشاد). وآخرها (العقيدة النظامية في الأركان الإسلامية)، وفيه يظهر رجوعه إلى طريقة السلف في فهم الصفات(٢٣).

٤- في السياسة الشرعية: له كتاب قيّم جداً، في الخلافة والإمامة وسياسة الرعية، ربما كان من أوائل ما ألّف في موضوعه، وأجوده، وهو (غياث الأمم والتياث الظُّلَم)، ويقال له اختصاراً (الغياثي).

وله أيضاً باع طويل في الأدب وفي الوعظ، لكن لم يُنقل إلينا كتب له في هذين المجالين.

قال الباخرزيّ في كتابه (الدمية) يصف إمام الحرمين: "الفقه فقه الشافعيّ، والأدب أدب الأصمعيّ، وفي الوعظ الحسن البصريّ"(٢٤).

خامساً- ثناء العلماء عليه: نقل الإمام الذهبي -في سِيَرِه- كثيراً من أقوال العلماء فيه وثنائهم عليه. ومن ثناء العلماء عليه، ما قاله السُّبكي في طبقاته الكبرى، في أول ترجمته له: "هو الإمام، شيخ الإسلام، البحر الحبر، المدقق النظّار الأصولي المتكلم، البليغ الفصيح الأديب، العلم الفرد، زينة المحققين، إمام الأئمة على الإطلاق، عجماً وعرباً، وصاحب الشهرة التي سارت السراة والحداة بها، شرقاً وغرباً"(٢٥).

سادساً- وفاته(٢٦): تُوفّيَ -رحمه الله- بنيسابور، سنة (٤٧٨هـ - ١٠٨٥م)، ودفن بها.

الفرع الثاني- التعريف بكتاب (البرهان في أصول الفقه)(٢٧)

يبدأ هذا الكتاب القيّم بالمقدمات، وهي مقدمات متميّزة؛ لأن إمام الحرمين -رحمه الله- يعرض فيها منهجاً لدارسي علم الأصول وغيره من العلوم، وهذا المنهج يقوم على أسس واضحة، بينها بقوله: "حقٌّ على كلِّ من يحاولُ الخوضَ في فنٍّ من فنون العلوم، أن يُحيط بالمقصود منه، وبالموادّ التي يُستمدُّ منها ذلك الفنّ، وبحقيقته وحَدِّه ...".

وقد طبق هو هذا المنهج بدقة، وسار عليه العلماء المسلمون في معظم كتبهم، التي كتبوها عن العلوم المستقلة، كعلم أصول الفقه، وغيره.

ثم يأتي بمقدمات أخرى، منها تعريف الأحكام الشرعية تعريفاً جُملياً، ومناقشة المعتزلة في بعض قضاياهم المشهورة.

ثم يعقد فصلاً في التكليف، ثم يأتي إلى القول في العلوم ومداركها، وفي مدارك العقول، ويطيل النفس في هذا كله.

ويختم مقدماته بفصل يشتمل على مقدار من مدارك العقول، تمسّ الحاجة إليه في مسائل الأصول، فيبيّن فيه أن للعقول حدوداً ومجالات للبحث، ولا تستطيع أن تدرك كل شيء، وتخوض في كل موضوع، وينتهي من ذلك إلى القول: "إنّ كل ما يتجه فيه تقسيم مضبوط، وينقدح تعيين أحدهما، فهو الذي يتطرّق العقل إليه، وما لا ينضبط فيه التقسيم، أو ينضبط ولا يهتدي العقل مع الفكر الطويل إلى تعيين أحدهما، فهو من محارات العقل".

وبعد الانتهاء من المقدمات شرع في موضوعات أصول الفقه ، بحسب الترتيب الذي اختاره لها، وهي: البيان – الإجماع – القياس – الاستدلال – النسخ – ثم كتاب المجتهدين، وهو الجزء الثالث من البرهان.

المطلب الثاني- بَيَانُ مَعَاني الْحُرُوف من كتاب (البرهان في أصول الفقه) (٢٨)

فصل في ألفاظ جرى رسم الأصوليين بالخوض فيها، فلا وجه لإخلاء هذا المجموع عنها(٢٩):

منها: اللغةُ من لَغِيَ يَلْغَى إذا لهج بالكلام وَقيل لَغِيَ يلغَا. والكلامُ هو المفيدُ، والمفيدُ جملةٌ معقودةٌ من مبتدأ وخبر أو فعل وفاعل. والكَلِمُ جمعُ كلمة كالنَّبِقِ والنَّبِقَةِ واللَّبِنِ واللَّبِنة، وهي تنطلق على ما يفيد، وعلى ما لا يفيد.

والكَلِمُ الذي ينتظم الكلامُ منه: اسمٌ، وفعلٌ، وحرفٌ جاء لمعنى.

فالاسم، كقولك: رجلٌ ودابّةٌ، وكلٌّ مادلَّ على معنىً سُمّي به. ثمَّ الأسماءُ تنقسمُ إلى مُتمكِّنٍ وإلى غيرِ متمكّن؛ فأما غيرُ المتمكّن، فهو الذي يحتاج الناظرُ إلى فكرٍ في إلحاقه بقبيلِ الأسماء، كقولك: أينَ وكيف ومتى، وما في معناها، وهي كلُّها مبنيّاتٌ، لا يدخلُها الإعرابُ لمشابهتها الحروفَ. والمتمكّن: ما لا يُستَرابُ في كونه اسماً. ...(٣٠)

والأفعال صيغٌ دالّةٌ على أحداثِ أسماء مُشعِرَة بالأزمانِ، والأحداثُ هي المصادرُ، وهي أسماءٌ، ولكنها لصِيَغ الأفعال كالنِّبرِ(٣١) للصُّوَرِ المصوغة...

والحروف صلاتٌ بين الأسماء والأفعال، وهي كلُّها مَبنيّةٌ، ثم إنها تنقسم أربعةَ أقسام:

أحدها: ما لا يغيّرُ اللفظَ والإعرابَ، ويغيّر المعنى، كقولك: زيد منطلق، ثم تقول: هل زيد منطلق، فالإعراب على ما كان، وقد تغير المعنى من التحقيق إلى الاستفهام.

والثاني: ما يغيّرُ اللفظَ والإعرابَ، ولا يغيرُ المعنى؛ تقول: زيد في الدار، ثم تقول: إن زيداً في الدار، فقد تغير الإعراب، والمعنى بحاله.

والثالث: ما يُغيّرُ اللفظ والمعنى؛ تقول: زيدٌ خارجٌ، ثم تقول: لعلَّ زيداً خارجٌ، فالإعرابُ قد تغيرَ، وتغيّرَ المعنى من التحقيق إلى الترجّي.

والرابع: ما لا يُغيّرُ اللفظَ ولا المعنى، وهي الزوائد؛ قال الله سبحانه وتعالى: (فبما رحمةٍ مِنَ اللهِ لِنْتَ لَهُمْ)، معناه فبرحمةٍ من الله.

ثم تكلَموا في أمورٍ هي محضُ العربية، ولست أرى ذكرها، ولكنْ أذكرُ منها ما تكلّم فيه أهلُ النظر من الفقهاء والأصوليين، ثم لا أجدُ بُداً من ذكرِ (معاني حروف) كثيرةِ الدورانِ في الكتاب والسنة، وبالله التوفيق.

مسألة (٣٢):

ذهب بعض فقهائنا إلى أن (الباء) (٣٣) إذا اتصل بالكلام مع الاستغناء عنه اقتضى تبعيضاً، وزعموا أنه في قوله سبحانه وتعالى: (وامسحوا برؤوسكم) يتضمن ذلك، وهذا خُلْفٌ من الكلام لا حاصل له، ... وقال الشافعي رحمه الله: تدخل الباء بمعنى (على)؛ قال الله تعالى: (ومنهم مَنْ إنْ تأمنْهُ بدينارٍ لا يؤدّهِ إليكَ) أي على دينار، وقال سيبويه رحمه الله: وتردُ بمعنى (أَجْلِ)؛ قال الله سبحانه وتعالى: (ولمْ أكنْ بِدعائكَ ربِّ شقياً)، أي ولم أكن لأجل دعائك شقياً، وقال غيرُه: هي بمعنى (في) أي في دعائك.

وقد يكونُ زائداً لا معنى له؛ تقول: رضيتُ به ورضيتُهُ.

ومعناه الظاهر الإلصاق في مثل قولك: مررتُ بزيدٍ، ومن أحكامه تعديةُ الفعلِ اللازم، تقول: قمت وقمت به، وذهبت به، وهذا قياسٌ جارٍ مُطّردٌ.

مسألة:

خاض الفقهاء في (الواو)(٣٤) العاطفة، وأنها هل تقتضي ترتيباً، أو جمعاً، فاشتُهِرَ من مذهب الشافعي رحمه الله المصيرُ إلى أنها للترتيب، وذهب أصحاب أبي حنيفة رحمه الله إلى أنها للجمع.

وقد زلّ الفريقان؛ فأما مَنْ قال: إنها

للترتيب، فقد احتكم في لسان العرب، فإنا باضطرار نعلم من لغتها ولَسَنِها، أن من قال: رأيت زيداً وعمراً، لم يقتضِ ذلك تقديمَ رؤية زيد، وقد يعلم الناطق والمخاطب أنّ رؤية عمرو كانت متقدمة، ويحسن نظم الكلام كذلك.

ومن أصدق الشواهد في إبطال ادعاء الترتيب، أنّ العرب استعملت الواو في باب التفاعل، فقالت: تقاتل زيد وعمرو، ولو قالت: تقاتل زيد ثم عمرو، لكان خُلفاً. ...

وأما من زعم أنها للجمع، فهو أيضاً متحكّم؛ فإنا على قطع نعلم أن من قال: رأيت زيداً وعمراً، لم يقتضِ ذلك أنه رآهما معاً. ...

فإذاً، مُقتضى (الواو) العطفُ والاشتراكُ، وليس فيه إشعارٌ بجمعٍ ولا ترتيب.

نعم، قد ترد في غير غرض المسألة بمعنى الجمع، إذا قلت: لا تأكلِ السمكَ وتشربَ اللَّبن، أي لا تجمع بينهما، ومنه قول الشاعر:

لا تنهَ عن خُلُقٍ وتأتيَ مثلَه
عارٌ عليكَ إذا فعلتَ عظيمُ

فلا تكون (الواو) عاطفة في ذلك، فإنّ أردتَ العطفَ قلت: لا تأكل السمك وتشرب اللبن، وأنت تعني النهي عن كل واحدة منهما، والمعنى لا تأكل السمك ولا تشرب اللبن. ...

قال سيبويه رحمه الله: قد ترد الواو بمعنى (إذْ) وهي التي تُسمّى (واو الحال)؛ قال الله سبحانه وتعالى: (ثُمَّ أَنْزَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ بَعْدِ الْغَمِّ أَمَنَةً نُعَاسًا يَغْشَى طَائِفَةً مِنْكُمْ وَطَائِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنْفُسُهُمْ([آل عمران: ١٥٤]، أي إذ طائفة قد أهمتهم أنفسهم(٣٥).

مسألة في معنى (الفاء) و(ثمّ):

فأمّا (الفاء)(٣٦) فإنَّ مُقتضاها التعقيبُ والتسبيبُ والترتيبُ، ولذلك تستعمل جزاءً؛ تقول: إنْ تأتني فأنا أكرمُك، وإذا جرى جزاءً فهو الذي عنيناه بالتسبيب، ثم من ضرورة التسبيب الترتيب والتعقيب، وقد ترد (الفاء) موردَ (الواو) للعطف والتشريك، وأكثر ما يُلفى كذلك في أسماء البقاع، كقول امرىء القيس:

قفا نَبْكِ من ذكرى حبيبٍ ومنزلِ
بسِقْطِ اللّوى بينَ الدَّخولِ فحَوْملِ

فأمّا (ثُمَّ)(٣٧)، فمن العواطف، ولكنْ للترتيب مع التراخي، وبالله التوفيق.

مسألة تحوي مراسمَ الأصوليين في معاني الحروف(٣٨):

ونحن نذكر فيها لُمَعاً مفيدةً، يستقل بها مَنْ لم يُحِطْ بالعربية:

فمنها (ما)(٣٩)،

قد تكون حرفاً، وقد تكون اسماً.

فأما ما يقع حرفا، فينقسم إلى (ما له معنىً)، وإلى (ما ليس له معنى). فأما ما له معنى، فهو (ما) النافية، وهي تدخل على الاسم والفعل؛ تقول: ما قامَ زيدٌ، وما زيدٌ قائم. ...

وأما ما ليس له معنى، فما الكافّة لعملٍ ما يُعمل دونها؛ تقول: إنّ زيداً منطلق، وإنما زيد منطلق، وما الزائدة في مثل قوله تعالى: (فبِما رَحمةٍ منَ اللهِ لِنْتَ لَهُمْ) [آل عمران: ١٥٩].

وأما ما وقع اسماً، فينقسم إلى منكور (أي نكرة) وموصول؛ أما المنكور، ففي الاستفهام والشرط والتعجّب؛ تقول: ما تفعل؟ وأنت مستفهم، معناه: أيّ شيءٍ تصنع، وأما الشرط، فتقول: ما تفعلْ أفعلْ، والتعجّب كقولك: ما أحسنَ زيداً، قال سيبويه: تقديرُه: شيءٌ حسَّن زيداً.

وأما ما ليس بمنكور، فهو الموصول، الذي لا يقوم بنفسه دون صلته، وصلته جملة من مبتدأ وخبر، أو فعل وفاعل، وهو بمعنى الذي؛ تقول: أعجبني الذي تصنع، وأعجبني ما تصنع.

وقد تقع (ما) ظرفاً زمنياً في مثل قولك: آتيك ما أكرمتني، أي مدة إكرامك إياي.

وقد تقع مصدراً؛ قال الله عزّ وجلّ: (والسَّمَآءِ ومَا بَنَاهَا) [الشمس: ٥]، معناه وبنائها، فيقع الفعل معه بتأويل المصدر.

وأما (أوْ)(٤٠)،

فهي للتردُّد والتشكُّك؛ تقول: رأيت زيداً أو عمراً. و(أم)(٤١) في معناه، إلا أنه قد يقع في وضع الكلام مقروناً بالاستفهام؛ تقول: أزيداً رأيتَ أم عمراً؟ ولا تقول: رأيت زيداً أم عمراً، ولا: أرأيت زيداً أو عمراً؟

وتحقيق الفصل بينهما: أنَّ (أم) إذا استعلمت في قضية الاستفهام، فمُطْلَقُها قاطعٌ بوقوع أحد الشيئين اللذين ردّد السؤال فيهما، وإنما يسأل عن عين الواقع، والكلام في الباب يمثَّل بأيّ، فإذا قلت: أزيداً رأيتَ أم عمراً، كان معناه أيّهما رأيت؟.

وأما (أو) فليس ذلك من حكمه، ويجوز أن يعتقد من يقول: أرأيت زيداً أو عمراً، أنه لم يرَ واحداً منهما، واستقصاء ذلك يتعلق بفنّ العربية. ...

وقد تكون (أو) بمعنى (إلى) في قولك: لا أفارقك أو تقضينيَ حقي؛ معناه إلى أن تقضيني حقي.

وأما (هل)(٤٢)، فمعناه الاستفهام.

و(هل) تدخل على الاسم والفعل؛ تقول: هل قمتَ؟، هل زيدٌ في الدار؟

وقد تكون (هل) بمعنى (قد)؛ قال المفسرون في قوله سبحانه وتعالى: (هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ حِينٌ مِنَ الدَّهْرِ([الإنسان: ١]: معناه: قد أتى على الإنسان.

وقد تكون بمعنى التقرير؛ قال الله تعالى: (هَلْ جزاءُ الإحسانِ إلاَّ الإحسانُ([الرحمن: ٦٠]. وإذا اتصل به (لا)، كان بمعنى الحثّ والتحريض؛ تقول: هلَّا جئتنا؟ وأنت تبغي الحث على المجيء.

وأما (لا)(٤٣)،

فمقتضاه النهي. ثم قد تكون للتبرئة، فتتصل إذاً باسم منكور مبنيٍّ على الفتح، ولا يُنَوّنُ، ويدلّ إذْ ذاك على نفي الجنس، تقول: لا ريبَ في الأمر، ولا رجلَ في الدار.

وتقعُ في جوابِ القَسَم؛ تقول: واللهِ لا أدخلُ الدار. وقد تكون زائدة، يستقل الكلام دونها والغرضُ تقريرُ نفي اشتمل الكلام عليه، قال الله تعالى: (مَّا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ([الأعراف: ١٢]، معناه: ما منعك أن تسجد، ولكن لما اشتمل الكلام على المنع، ومقتضاه النفي، فكان في حكم التأكيد للمنع، حتى كأنه تكرير له، ولا تزاد (لا) إلا لهذه الشريطة. ...

وأما (لو)(٤٤)،

فتدل على امتناع الشيء لامتناع غيره؛ تقول: لو جئتني جئتُك، أي امتناع مجيئي لامتناع مجيئك، وقد تكون بمعنى (إنْ)؛ قال الله سبحانه وتعالى: (وَلَأَمَةٌ مُؤْمِنَةٌ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكَةٍ وَلَوْ أَعْجَبَتْكُمْ([البقرة: ٢٢١]، معناه: وإنْ أعجبتكم.

وقد تفيد معنى التقليل، كقوله صلى الله عليه وسلم: (اتقوا النارَ ولوْ بشِّق تمرة)(٤٥)، وقوله صلى الله عليه وسلم لخاطبِ الواهبةِ نفسَها: (التَمِسْ ولو خاتماً منْ حديد)(٤٦).

وأما (لولا)(٤٧)،

فهي لامتناع الشيءِ بسبب وجودِ غيره؛ تقول: لولا زيدٌ لأكرمتك، أيْ امتنع إكرامي إيَّاكَ لوجود زيد عندك.

وقد تكون بمعنى هَلّا، قال الله تعالى: (فَلَوْلَا نَفَرَ مِنْ كُلِّ فِرْقَةٍ مِنْهُمْ طَائِفَةٌ([التوبة: ١٢٢] معناه: هَلّا نَفَرَ.

وأما (من)(٤٨)،

فحرفٌ جارٌّ خافضٌ، لا يدخل إلا على اسم، ومعناه التخصيص والتبعيض؛ تقول: أخذت الدراهم من الكيس.

وقد يرد مؤكِّداً للتعميم واستغراق الجنس، قال سيبويه رحمه الله: إذا قلت ما جاءني رجلٌ، فاللفظ عامٌّ، ولكن يحتمل أن يُؤَوّلَ، فيقال: ما جاءني رجلٌ، بل رجلانِ أو رجال، فإذا قلت: ما جاءني من رجل، اقتضى نفيَ جنسِ الرجالِ على العموم، من غير تأويل.

وقد تكون بمعنى (على)؛ قال الله سبحانه وتعالى: (وَنَصَرْنَاهُ مِنَ الْقَوْمِ([الأنبياء: ٧٧]، أيْ على القوم.

و(عن)(٤٩)

بمعنى (من) إلا في خصائص ثلاثة؛ منها: أن من للانفصال والتبعيض، و(عن) لا تقتضي الفصل؛ تقول: أخذت من مال زيد؛ لأنك فصلته عنه، وأخذت عن علمه، ولهذا اختصت الأسانيد بالعنعنة. و(من) لا تكون إلا حرفاً، و(عن) قد تكون اسماً، تدخل من عليه؛ تقول: أخذتُ من عن الفرس جِلَّهُ. و(من) تدخل على الزمان والمكان؛ تقول: من مكة إلى المدينة، ومن الجمعة إلى الجمعة.

وأما (إلى)(٥٠)،

فحرف جارٌّ، وهو للغاية. قال سيبويه رحمه الله: إن اقترنَ بمنْ اقتضى تحديداً، ولم يدخل الحدُّ في المحدود؛ فتقول: بعتك من هذه الشجرة إلى تلك الشجرة، فلا يدخلان في البيع، وإذا لم تقترن بمن، فيجوز أن يكون تحديداً ويجوز أن تكون بمعنى (مع) قال الله تعالى: (وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَهُمْ إِلَى أَمْوَالِكُمْ([النساء: ٢]، معناه: مع أموالكم، وقال جلّ وعزّ: (مَنْ أَنْصَارِي إِلَى اللَّهِ([آل عمران: ١٥٢]، أي مع الله، ومنه قوله سبحانه وتعالى: (فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ([المائدة: ٦]، معناه: مع المرافق. ...

وأما (مُذْ(٥١) ومُنْذُ(٥٢))،

فيختصان بالزمان، ولا يدخلان على المكان، واستعمالهما في الزمان أفصحُ من استعمال مِن، تقول: منذ أسبوع أنتظره، وهو أحسن من قولك: من أسبوع. ...

وأما (على)(٥٣)،

فلفظة تقع اسماً وفعلاً وحرفاً؛ فأما الفعل فمِن علا يعلو، وأما الاسم، فتقول:

أخذته من على الفرس، وأما الحرف، فتقول: دخلت على فلان ودخل عليّ.

وأما (حتى)(٥٤)،

فعلى أوجه؛ قد تكون بمعنى الغاية؛ تقول: أكلت السمكة حتى رأسِها، تعني إلى رأسها، فقد أنبأتَ أنك لم تأكل رأسها، وتكون بمعنى العطف؛ تقول: أكلت السمكة حتى رأسَها، معناه ورأسها، وتكون بمعنى الاستئناف؛ تقول: أكلت السمكة حتى رأسُها: أي ورأسها مأكول. ... وقد تكون بمعنى إلى، مثل أنْ تقول: لا أفارقُك حتى تقضيَني حقي، أي إلى أن تقضيني حقي.

وأما (إيْ)(٥٥)

فمعناه أجل؛ قال الله عزّ وجلّ: (قُلْ إِي وَرَبِّي([يونس: ٥٣].

وأما (بَلْ)(٥٦)

فللاستدراك واستئناف الكلام؛ تقول: ما رأيت زيداً بل عمراً.

وأما (نعم(٥٧) وبلى(٥٨))

فمعناهما قريب، إلا أنَّ بلى لا تستعمل إلا في جواب كلام يشتمل على نفي؛ كقوله سبحانه وتعالى: (أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ؟ قَالُوا بَلَى) [الأعراف: ١٧٢]، قال سيبويه: لو قالوا: نعم، لكان نفياً للربوبية.

وأما (نعم)،

فللإثبات، فإذا قال قائل: أرأيت زيداً، فليكن جوابك إذا كنتَ رأيتَه (نعم).

وأما (مَن)(٥٩)،

فلا تكون إلا اسماً، بخلاف (ما)، فإنه قد يكون اسماً، وقد يكون حرفاً، كما سبق.

ثمّ (مَن)، قد يكون موصولاً، وقد يكون منكوراً. أما المنكور، فيكون استفهاماً، في قولك: مَنْ في الدار؟، ويكون شرطاً، في قولك: مَنْ جاءني أكرمتُه. وأما الموصول، فمثل قولك: رأيت من عندك، معناه الذي عندك.

فأما (إذاً)(٦٠)،

فهو للجزاء، كما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «أينقصُ الرُّطَبُ إذا يبس؟» قالوا: نعم، قال: «فلا، إذاً»(٦١). [والمعنى أنه لا يصح بيعهما متفاضلين؛ لأنه يكون من ربا الفضل].

وأما (أيُّ)(٦٢)،

فيكون جزءاً مما يضاف إليه؛ فإذا قلت: أيّ الثياب عندك؟ فأيّ من الثياب، وهو اسمٌ معرب يعمل فيه ما بعده، إلا حروف الجر، فإنها لا تعمل فيه؛ تقول: أيَّهم أكرمت، وعرفتُ أيَّهم جاءك؛ قال الله جلّ وعز: (لِنَعْلَمَ أَيُّ الْحِزْبَيْنِ أَحْصَى([الكهف/١٢].

فهذه جُمَلٌ اعتاد الأصوليون الكلام عليها، فحرصنا على التنبيه على مقاصد قويمة عند أهل العربية، مع اعترافنا بأن حقائقها تُتلقّى من فنّ النحو(٦٣).

الهوامش:

(١) انظر: الأدوات النحوية في كتب التفسير، للدكتور محمود أحمد الصغير، ص٣٥، ط١ ، دار الفكر- دمشق.

(٢) كشف الأسرار عن أصول فخر الإسلام البزدوي، جـ٢، ص٢٠١، دار الكتاب العربي- بيروت، ط١ (١٤١١هـ- ١٩٩١م).

(٣) انظر: معجم مقاييس اللغة، لابن فارس (جـ١، ص ٢٨٤)، ط١، دار الكتب العلمية- بيروت.

(٤) الجنى الداني في حروف المعاني، بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي المصري المالكي (ت: ٧٤٩هـ)، ص٢. بتحقيق الدكتور فخر الدين قباوة والأستاذ محمد نديم فاضل. ط١ (١٤١٣هـ - ١٩٩٢م)، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت.

(٥) مفردات ألفاظ القرآن، للراغب الأصفهاني، ص ٢٢٨، ط١ (١٤١٢هـ- ١٩٩٢م)، دار القلم- دمشق، بتحقيق، صفوان داوودي.

(٦) وجعلها المالقيُّ ثلاثة أقسام؛ عاملة لا غير، وغير عاملة لا غير، وما يجوز أن تكون عاملة وغير عاملة، انظر كتابه القيّم في موضوعه "رصف المباني في شرح حروف المعاني"، الإمام أحمد بن عبد النور المالقي، ص١٠٠، ط٣ (١٤٢٢هـ/ ٢٠٠٢م)، بتحقيق أحمد محمد الخراط.

(٧) انظر: رصف المباني في شرح حروف المعاني، للمالقي، ص٩٩، حيث قال: "إنّ جملة الحروف في هذا الكتاب خمسة وتسعون حرفاً، منها ثلاثة عشر مفردة، واثنان وثمانون مركبة". وأوصلها صاحب الجنى الداني إلى مئة ونيّف، ص٢٨-٢٩.

(٨) الجنى الداني في حروف المعاني، ص٢٠-٢١، في الفصل الأول من المقدمة في حد الحرف.

(٩) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ص٥.

(١٠) نقله عنه العلامة ابن النجار الفُتوحي الحنبلي، في شرح الكوكب المنير، في مقدمة فصله (بيان معنى الحروف)، ونقل قبله استشكال الإيجي على قول النحاة: إن الحرف لا يستقل بالمعنى. ثم حل هذا الإشكال. ويتلخص الإشكال عنده بأن بعض الألفاظ المفردة، مثل: ذو، أولو، أولات، أي، بعض، كل، فوق، تحت، خلف، وراء، ... الخ، لا تستعمل إلا مع متعلقاتها، أي لا تستقل بالمعنى وحدها، ومع هذا فهي أسماء، وليست حروفاً. وخلاصة الحل عنده: أنّ كل واحدة من هذه المفردات، قد وضع لمعنى عام، يفهم منه عند الإطلاق، ولكن لا يفهم المراد على وجه الخصوص إلا بإضافته إلى متعلقه، مثل كلمة (ذو) بمعنى صاحب، لا تفيدنا شيئاً إلا إذا أضفناها إلى اسم جنس، كما في قولنا: زيد ذو مال، ونحو ذلك، وكذلك بقية الألفاظ المذكورة وأمثالها.

(١١) كشف الأسرار عن أصول البزدوي، ج٢، ص٢٠٢.

(١٢) المصدر السابق، نفسه.

(١٣) لقد كانت عناية علماء النحو وعلماء التفسير بالأدوات النحوية، ومنها حروف المعاني، أسبق من عناية الفقهاء والأصوليين؛ لأنّ معرفة معانيها ودلالاتها المختلفة حاجة ماسّة مباشرة للمفسّر، لكي يستطيع توجيه الآيات إلى المعاني المقصودة منها، بحسب اجتهاده وفهمه. انظر: الأدوات النحوية في كتب التفسير، د. محمود أحمد الصغير، ط١، دار الفكر، ص ٣١- ٣٣. ومعظم الكتب القديمة المتخصصة في معاني الحروف، التي كتبها أهل اللغة، كانت ما بين منتصف القرن الرابع الهجري إلى أواخر السابع، وقد سبق ذكر طائفة منها.

(١٤) الطبعة الثانية، لوزارة الأوقاف في الكويت، بدراسة وتحقيق الدكتور عجيل جاسم النشمي. [وإذا حذفنا تعليقات المحقق جاءت في نحو سبع صفحات].

(١٥) ص ٢٠١- ٣٨٠.

(١٦) ج٢، ص ٣٩- ٧٥، ط٢، دار الكتب العلمية.

(١٧) حيث أورد تاج الدين السبكي ستة وعشرين حرفَ معنى فقط، فاقتصر على المهم منها.

(١٨) انظر: طبقات الشافعية، للعبادي ص١١٢، وطبقات الفقهاء، لابن هداية الله، ص١٧٤، وسير أعلام النبلاء، للذهبي، ج١٨، ص٤٦٨، ومرجع العلوم الإسلامية لأستاذنا الدكتور محمد الزحيلي، ص٣٤١.

(١٩) سير أعلام النبلاء، للذهبي، ج١٨، ص٤٧٠.

(٢٠) المصدر نفسه.

(٢١) كما جاء في الأعلام، للزركلي، ج٤، ص١٦٠.

(٢٢) حققه الدكتور عبد العظيم الديب، رحمه الله، وطبعته وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، بدولة قطر، والطبعة الثانية كانت في دار المنهاج للنشر والتوزيع- جُدّة.

(٢٣) انظر: سير أعلام النبلاء، ج١٨، ص٤٧٣، وكتابه الأخير طبع بتحقيق الشيخ محمد زاهد الكوثري، بعنوان (العقيدة النظامية) سنة (١٣٦٧هـ - ١٩٤٨م).

(٢٤) الأعلام، للزركلي، ج٤، ص١٦٠.

(٢٥) الطبقات الكبرى، ج٥، ص١٠٢.

(٢٦) انظر: طبقات الشافعية، للعبادي ص١١٢، وطبقات الفقهاء، لابن هداية الله، ص١٧٤، وسير أعلام النبلاء، للذهبي، ج١٨، ص٤٧٦، ومرجع العلوم الإسلامية لأستاذنا الدكتور محمد الزحيلي، ص٣٤١.

(٢٧) هذا التعريف مستمد –باختصار وتصرّف- من مقدمة المحقق الكبير، الدكتور عبد العظيم الديب، رحمه الله، الطبعة الأولى (١٣٩٩هـ)، ج١ ص٤١- ٥٣.

(٢٨) البرهان في أصول الفقه، ج١ ص١٧٨- ١٩٦، ط ١ ، وزارة الشؤون الدينية في قطر، بتحقيق الدكتور عبد العظيم الديب.

(٢٩) وكلامه –رحمه الله تعالى- في هذا الموضوع يدلّ على تمكنه من علوم اللغة العربية، ويدل أيضاً على تواضعه باعترافه لأهل الاختصاص، باعتماده على ما كتبوه، دون أن ينسب الفضل لنفسه.

(٣٠) أضع هذه النقاط الثلاث في كل موضع أختصر فيه جملة أو فقرة صغيرة، وهذا أولها.

(٣١) التِّبر: الذهب غير المصوغ. [المصباح المنير].

(٣٢) البرهان، ج١ ص١٨٠. وفيما يأتي من حروف المعاني، سأشير في الحواشي إلى مواضع بحثها في أهم وأشهر ثلاثة كتب درست حروف المعاني؛ لكي أعبّد الطريق لمن أراد الاستزادة منها والمقارنة بينها.

(٣٣) انظر: رصف المباني في شرح حروف المعاني، المالقي، ص٢٢٠-٢٢٩، والجنى الداني في حروف المعاني، المرادي، ص٣٦-٥٦، ومغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام، ج١ ص١٠٦-١١٩.

(٣٤) وانظر: رصف المباني، ص٤٧٣-٤٧٩، الجنى الداني، ص١٥٣-١٧٤، مغني اللبيب، ج١ ص٣٩١-٤٠٠.

(٣٥) البرهان، ج١ ص١٨٣.

(٣٦) البرهان، ج١ ص١٨٤. وانظر: رصف المباني، ص٤٤٠-٤٥٠، الجنى الداني، ص٦١-٧٨، مغني اللبيب، ج١ ص١٧٣-١٧٦.

(٣٧) انظر: رصف المباني، ص٢٤٩-٢٥١، الجنى الداني، ص ٤٢٦-٤٣٢، مغني اللبيب، ج١ ص١٢٤-١٢٦.

(٣٨) البرهان، ج١ ص١٨٤ فما بعد. ولعل الجويني رحمه الله بحث الحروف السابقة (الباء والواو والفاء وثم) منفصلة، مع أنها من حروف المعاني، لأهميتها الخاصة وكثرة استعمالها.

(٣٩) البرهان، ج١ ص١٨٥، وانظر: رصف المباني، ص٣٧٧-٣٨٥، والجنى الداني، ص٣٢٢-٣٤١، ومغني اللبيب، ج١ ص٣٢٧-٣٣٢.

(٤٠) البرهان، ج١ ص١٨٦. وانظر: رصف المباني، ص٢١٠-٢١٣، الجنى الداني، ص٢٢٧-٢٣٢، مغني اللبيب، ج١ ص٦٤-٧٠.

(٤١) وانظر: رصف المباني، ص١٧٨-١٨٠، الجنى الداني، ص٢٠٤-٢٠٧، مغني اللبيب، ج١ ص٤٠-٤٩.

(٤٢) البرهان، ج١ ص١٨٩. وانظر: رصف المباني، ص٤٦٩- ٤٧٠، الجنى الداني، ص٣٤١-٣٤٦، مغني اللبيب، ج١ ص٣٨٦-٣٩٠.

(٤٣) البرهان، ج١ ص١٨٩. وانظر: رصف المباني، ص٣٢٩-٣٤٥، الجنى الداني، ص٢٩٠-٣٠٣، مغني اللبيب، ج١ ص٢٦٢-٢٨٠.

(٤٤) البرهان، ج١ ص١٩٠. وانظر: رصف المباني، ص٣٥٨-٣٦١، الجنى الداني، ص٢٧٢-٢٩٠، مغني اللبيب، ج١ ص٢٨٣-٢٩٣.

(٤٥) متفق عليه.

(٤٦) رواه الجماعة.

(٤٧) البرهان، ج١ ص١٩٠. وانظر: رصف المباني، ص٣٦١-٣٦٥، الجنى الداني، ص٥٩٧-٦٠٨، مغني اللبيب، ج١ ص٣٠٢-٣٠٥.

(٤٨) البرهان، ج١ ص١٩١. وانظر: رصف المباني، ص٣٨٨-٣٩١، الجنى الداني، ص٣٠٨-٣٢١، مغني اللبيب، ج١ ص٣٥٣-٣٥٨.

(٤٩) البرهان، ج١ ص١٩١. وانظر: رصف المباني، ص٤٢٩-٤٣٢، الجنى الداني، ص٢٤٢-٢٥٠، مغني اللبيب، ج١ ص١٥٧-١٦١.

(٥٠) البرهان، ج١ ص١٩٢. وانظر: رصف المباني، ص١٦٦-١٦٩، الجنى الداني، ص٣٨٥-٣٩٠، مغني اللبيب، ج١ ص٧٨-٧٩.

(٥١) البرهان، ج١ ص١٩٢. وانظر: رصف المباني، ص٣٨٥-٣٨٧، الجنى الداني، ص٣٠٤-٣٠٥، مغني اللبيب، ج١ ص٣٧٢-٣٧٣.

(٥٢) البرهان، ج١ ص١٩٢. وانظر: رصف المباني، ص٣٩٣-٣٩٤، الجنى الداني، ص٥٠٠-٥٠٤، مغني اللبيب، ج١ ص٣٧٣-٣٧٤.

(٥٣) البرهان، ج١ ص١٩٣. وانظر: رصف المباني، ص٤٣٣-٤٣٤، الجنى الداني، ص٤٧٠-٤٨٠، مغني اللبيب، ج١ ص١٥٢-١٥٤.

(٥٤) البرهان، ج١ ص١٩٣. وانظر: رصف المباني، ص٢٥٧-٢٦١، الجنى الداني، ص٥٤٢-٥٥٨، مغني اللبيب، ج١ ص١٣١-١٣٩.

(٥٥) البرهان، ج١ ص١٩٤. وانظر: رصف المباني، ص٢١٤، الجنى الداني، ص٢٣٤-٢٣٥، مغني اللبيب، ج١ ص٨٠.

(٥٦) البرهان، ج١ ص١٩٤. وانظر: رصف المباني، ص٢٣٠-٢٣٣، الجنى الداني، ص٢٣٥-٢٣٧، مغني اللبيب، ج١ ص١١٩-١٢٠.

(٥٧) البرهان، ج١ ص١٩٤. وانظر: رصف المباني، ص٤٢٦-٤٢٧، الجنى الداني، ص٥٠٥-٥٠٦، مغني اللبيب، ج١ ص٣٨١-٣٨٤.

(٥٨) البرهان، ج١ ص١٩٤. وانظر: رصف المباني، ص٢٣٤، الجنى الداني، ص٤٢٠-٤٢٤، مغني اللبيب، ج١ ص١٢٠-١٢١.

(٥٩) البرهان، ج١ ص١٩٥. وانظر: مغني اللبيب، ج١ ص٣٦٣-٣٦٥، ولم يوردها صاحبا رصف المباني والجنى الداني؛ لأنها لا تكون إلا اسماً، وبحثُهما في الحروف فحسب، ولعل الإمام الجويني أوردها هنا للتنبيه.

(٦٠) البرهان، ج١ ص١٩٥. وانظر: رصف المباني، ص١٥١-١٥٧، الجنى الداني، ص٣٦١-٣٦٦، مغني اللبيب، ج١ ص١٥-١٧.

(٦١) رواه أحمد وأصحاب السنن الأربعة.

(٦٢) البرهان، ج١ ص١٩٥. وانظر: مغني اللبيب، ج١ ص٨١-٨٣، ولم يوردها صاحبا رصف المباني والجنى الداني؛ لأنها ليست من حروف المعاني.

(٦٣) هذا ما ختم به إمام الحرمين الجوينيّ كلامه في حروف المعاني. وهكذا نجد هذا العالم الربانيّ متواضعاً مقراً بالفضل لأهله، ولا يدّعي ما ليس له، وحسبه أنه اختصرهذه المعاني من مظانّها اختصاراً مفيداً متوسطاً، وافياً بالغرض منها عند الأصوليين، وبالمقابل كانت له توجيهاته وترجيحاته الخاصة التي تدل على علوّ كعبه في الفقه وأصوله.